تجربة كلية التربية - جامعة قطر
في تطبيق نظام ضمان الجودة (دراسة حالة)

محمد فؤاد حبيب[1]
أحمد كامل مهدي[2]
بتول محي الدين خليفة[3]
أحمد جاسم الساعي[4]
هدى إبراهيم بشير[5]

ملخص

تناقش هذه الورقة التطور التاريخي لإنشاء جامعة قطر وعملية الإصلاح التعليمي في الجامعة والتطورات التي طرأت عليها، مع تقديم نموذج لدراسة حالة (كلية التربية)، وذلك بدءاً من تجربة الكلية (برنامج دبلوم التربية الخاصة) مع مشروع تطوير الأداء النوعي وكفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية والذي نظمه المكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة الأولى المخصصة «لبرامج التربية» لتطبيق المعايير العالمية للتعليم بهدف نشر ثقافة ضمان الجودة في الجامعات العربية. وعلى إثر النتائج التي تم التوصل إليها تكونت جماعة ضمان الجودة على مستوى جامعة قطر، بهدف تحقيق ضمان الجودة الداخلية فيها والعمل على الارتقاء والتطوير لجميع عمليات التعليم والتعلم بها. وللوصول إلى هذا الهدف أسست جماعة ضمان الجودة في جامعة قطر نظام تقييم مخرجات تعلم الطلبة للبرامج الدراسية بالجامعة، كذلك أدت النتائج التي حصل عليها البرنامج إلى تأسيس لجنة ضمان الجودة في كلية التربية، التي قامت بدورها بمراجعة كاملة لجميع برامج الكلية والأقسام، وتطوير نظام المراجعات ومنها إنشاء نظام ملاحظة الزميل. كما تناقش الورقة النتائج التي أسفرت عنها نتائج نظام تقييم مخرجات تعلم الطلبة على مستوى جامعة قطر ومستوى كلية التربية، وكذلك نتائج الدراسة الاستطلاعية لنظام ملاحظة الزميل.

[1] أستاذ ورئيس أسبق لقسم التربية البدنية وعلوم الرياضة بكلية التربية – جامعة قطر
[2] أستاذ بقسم التربية البدنية وعلوم الرياضة بكلية التربية – جامعة قطر، akmahdy@qu.edu.qa
[3] أستاذ مساعد بقسم العلوم النفسية – كلية التربية – جامعة قطر، batoul@qu.edu.qa
[4] أستاذ مشارك بقسم العلوم التربوية – كلية التربية – جامعة قطر، alsaai@qu.edu.qa
[5] أستاذ مشارك بقسم العلوم النفسية – كلية التربية – جامعة قطر، h.basheer@qu.edu.qa

أولاً: مقدمـة

تعيش المجتمعات العربية الآن مرحلة انتقالية هامة، تسعى فيها إلى النهضة والتقدم بتقديم رؤى مستقبلية للتطوير تقتضيها تحديات العصر الحديث، فقد أصبح التعليم يسهم بفعالية وكفاءة في تحقيق التنمية الشاملة ويتخذ في هذا السبيل الاستناد إلى تقويم خبراتنا ومدى الإفادة من النظريات والممارسات العالمية المتجددة. (شحاتة، 2003)، لا يمكن أن يتحقق التطوير في التعليم في أي مجتمع دون التطور في إدارته فهي العنصر الأساسي في تطوير التعليم ومن ثم ضرورة أن تتغير فلسفة التعليم وإدارته لمواكبة كل ما هو جديد، وبذلك تعني جودة التعليم تحقيق أفضل خدمات تعليمية بأكفأ أساليب (أقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة)، وتحقق الجودة في التعليم فوائد عديدة منها:

1. ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية نتيجة وضع الأدوار وتحديد المسؤوليات.
2. الارتقاء بمستوى الطلاب في الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية
3. زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والمعلمين والهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية.
4. تمكين إدارة المؤسسات التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية.
5. تطبيق نظام للجودة في المؤسسة التعليمية من شأنه أن يمنح هذه المؤسسة التقدير المحلي والاعتراف العالمي. (هلال، 2002)

إن مداخل التطوير للبرامج الأكاديمية كثيرة، منها ما هو مرتبط:

- بالاعتماد الأكاديمي، والذي يعرف بأنه عملية تقييم تخضع لها المؤسسة أو أحد برامجها بمبادرة طوعية منها لا تنفيذا لقرار حكومي. وعادة تقوم بعملية التقييم إحدى هيئات الاعتماد استنادا إلى معايير محددة ثم تقرر بنتيجتها: أن تلك المؤسسة أو ذلك البرنامج قد استوفي الحد الأدنى من المعايير فيصبح بالتالي معتمدا لفترة زمنية محددة. فالاعتماد هنا شهادة تثبت ضمان النوعية والجودة وهي مهمة ضرورية للمؤسسة في علاقتها مع الطلبة والأهل والأساتذة والجهة المانحة وسوق العمل والمجتمع المحلي.
- باعتبار الاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكاديمية يؤهلها لإعداد خريجين متقنين مهنتهم، وقادرين على المنافسة في سوق العمل، ويمكن تصنيف مجالس الاعتماد بشكل عام إلى: فئة المجالس المختصة وهي التي تتولى مهمة اعتماد برامج دراسة محددة، وفئة المجالس التي تتولى اعتماد المؤسسة بكاملها. (أبو دقة، 2004، ص. 6)
- تقييم البرامج الأكاديمية (مراجعة أكاديمية خارجية للبرنامج)، ويخضع هذا النوع من التقييم لمعايير محددة حسب الجهة التي تقوم بالمراجعة و عادة يقوم بها فريق من المتخصصين في هذا المجال. (أبو دقة وعرفة، 2007، ص. 4)
- بعملية تقويم المخرجات التعليمية على مستوى البرامج المختلفة، وعملية تقويم المخرجات هي عملية منتظمة تحدّد المعارف والمهارات والقيم التي يجب أن يكتسبها الطلبة بتخرجهم من البرنامج العلمي، ومستوى هذا الاكتساب، وتعمل على استخدام المعلومات والبيانات المتوفرة لتحسين تعلّم الطالب وأداء البرنامج العلمي (أبو دقة وعرفة، 2007، ص. 4)

وفي هذه الورقة محاولة لطرح بعض الخبرات والتجارب المتعلقة بالتطوير في كلية التربية، جامعة قطر، من خلال المحاور التالية:

1. عرض لنشأة جامعة قطر كمؤسسة وطنية في الدولة وسعيها لتأسيس نظم متنوعة خاصة بالجودة والاعتماد الأكاديمي،
2. عرض لمعايير المراجعة الخارجية لوكالة ضمان الجودة البريطانية،
3. عرض لتجربة كلية التربية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم برامج التربية في العالم العربي، وما ترتب عليها من نتائج في تطوير نظام الجودة في جامعة قطر ونظام تقويم مخرجات تعلم الطلبة،
4. عرض لتطوير نظام ضمان الجودة في كلية التربية وإنشاء نظام ملاحظة الزميل،
5. الخروج بتوصيات تساهم في تطوير البرامج الأكاديمية في جامعة قطر وغيرها من الجامعات العربية.

ثانياً: نشأة جامعة قطر

مرت جامعة قطر منذ نشأتها في عام 1973 بإنشاء كليتي التربية للمعلمين والمعلمات كنواة للجامعة بقرار أميري جاء ضمن خطاب سمو أمير دولة قطر بتاريخ 22 فبراير 1973 بمناسبة الذكرى الأولى لتوليه مقاليد الحكم في البلاد، بمراحل متعددة تمثلت في النشأة والتطور الكمي والنوعي للتعليم الجامعي حيث نوعية التعليم وما رافقه من عمليات تعليمية وتدريس، وبحث علمي، وخدمة المجتمع. فوفقا لقانون إنشاء جامعة قطر الصادر بتاريخ 8 يونيو 1977، تم إنشاء هيكلية الجامعة التنظيمية والإدارية متمثلة في مدير الجامعة، وكيل الجامعة، أمين عام الجامعة، وعمداء الكليات، وعمادة شؤون الطلاب، ورؤساء الأقسام العلمية، ومدراء مراكز البحوث، وباقي المرافق العلمية وغيرها، ليكون أمير الدولة رئيسا أعلى للجامعة.

تم إنشاء ثلاث كليات، وهي كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم، وكلية الشريعة عام 1977. كما اُفتتحتْ كلية الهندسة رسمياً في الرابع من أكتوبر 1980.

وخطت الجامعة خطوة رائدة إلى الأمام بإنشاء كلية الإدارة والاقتصاد، اعتبارا من بداية العام الجامعي 1985/ 1986. وقد تم إنشاء كلية تكنولوجية في إطار ترتيبات إنشاء الجامعة عام 1990 لمواكبة التطورات التكنولوجية، ومسايرة العصر، واستجابة لمتطلبات القطاع الصناعي والاقتصادي.

وتدعيما للعملية التعليمية، أُنشئت المراكز الأكاديمية المساندة لأبعاد رسالة الجامعة الثلاثة المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتمثلت هذه المراكز في المكتبات الجامعية، ومركز الحاسب الآلي، ومركز تكنولوجيا التعليم (الكبيسي، 1993).

ومع بزوغ فجر الألفية الثالثة، ومنذ عام 2004/2003، دخلت الجامعة عصراً جديداً، ومرحلة أخرى من مراحل التطور والإصلاح تمثلت في السعي نحو الاعتماد الأكاديمي Accreditation، من أجل ضمان الجودة في الجامعة والذي يعتبر ضرورياً لتحسين نوعية المخرجات وتحقيق أهداف التطوير، لذلك تسعى الجامعة حاليًا للحصول علي الاعتماد الأكاديمي لجميع برامجها حيث وضعت خطة لتطوير الجامعة خلال العام الجامعي 2004/2003 تحت مسمى «مشروع تطوير الجامعة»، وجاء ذلك

من خلال اتفاقية وقعتها الجامعة مع مؤسسة راند للسياسات، وسمحت الاتفاقية بأن تتوفر للجامعة خبرات أكاديمية عالمية تسهم في وضع مشروع متكامل للتطوير، وشكلت لذاك لجنة عليا تتكون من عدة خبراء عالميين إضافة إلى مؤسسة راند، وكذلك بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ومن أهم ما تم استحداثه وفق خطة تطوير الجامعة :

1. تبنى فكرة إنشاء مجلس الأمناء Board of Regents
2. تبني فكرة إنشاء المجلس الأكاديمي Academic Senate ويتبع نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية، ويتولى دراسة القضايا الأكاديمية العامة المرتبطة بمعايير تصميم البرامج التعليمية وتقديمها، وسياسات تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس ، ونظم تقويم الأداء الأكاديمي، وسبل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
3. دعم توجهات كليات الجامعة والأقسام الأكاديمية للحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي من قبل الجمعيات والهيئات الدولية المتخصصة.
4. إستحداث نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس.

وكان البدء بالإعلان عن هذا التطوير في مشروع الخطة الاستراتيجية المؤسسية Institutional Strategic Plan Project كجزء من جهود الجامعة ومسيرتها نحو بلوغ رؤيتها لخدمة منتسبيها والتوافق مع تطلعاتهم. لقد نشطت الكليات في الجامعة بأقسامها العلمية حيث قامت بتطوير أجهزتها الإدارية، وطاقمها البشري، وضاعفت جهودها في تحديد أهدافها، ورسم خططها الدراسية، وتصميم برامجها الأكاديمية، وتحسين مخرجاتها التعليمية، فيما يتوافق وشروط الاعتراف الأكاديمي. وبرزت مفاهيم جديدة وثقافة أكاديمية جديدة ومستحدثات ومصطلحات مفاهيمية جديدة مثل مجموعة الفريق الأكاديمي (Academic Core Team)، ملف الإنجاز (Portfolio)، والملف الإلكتروني (E-Portfolio)، بمفرداته الجديدة مثل الفلسفة، والرسالة، والرؤية، وصحيفة التفكر، وغيرها من المفردات الحديثة التي رافقت هذه الثقافة.

وبناء عليه، ومن أجل نشر هذه الثقافة بين منتسبي الجامعة، نظمت الندوات والدورات التدريبية وورش العمل، وغيرها من الأنشطة والفعاليات الكفيلة بنشر الوعي بأهمية هذا التوجه وثقافته.

كما يجدر بالذكر أن العديد من البرامج والكليات في جامعة قطر قد حصلت أو تسعى للحصول على الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات علمية مرموقة وعالمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: منحت الهيئة الأميركية لاعتماد البرامج الأكاديمية للهندسة والتكنولوجيا (ABET) برامج الطلاب في الهندسة الكيميائية والمدنية والكهربائية والميكانيكية الاعتماد الأكاديمي اعتبارا من أول أكتوبر 2005 حيث تعتبر جامعة قطر وجامعة الإمارات العربية المتحدة أول جامعتين تُمنحان الاعتماد الأكاديمي لبرامجهما الهندسية طبقا لمعايير 2000 في دول مجلس التعاون. وكذلك حصل برنامج العلوم الحيوية الطبية بكلية الآداب والعلوم في جامعة قطر على الاعتماد الأكاديمي من وكالة الاعتماد الوطنية لعلوم المختبرات الأمريكية NAACLS في ربيع 2008. وفي العام 2009 حصل برنامج الكيمياء في كلية الآداب والعلوم على الاعتماد الأكاديمي من الجمعية الكندية للكيمياء وحصلت كلية الصيدلة بجامعة قطر على الاعتماد الأكاديمي من المجلس الكندي لاعتماد برامج الصيدلة (CCAPP)، لتكون بذلك هي الكلية الأولى في العالم التي يعتمدها المجلس المذكور خارج الحدود الكندية، ومن المتوقع حصول كلية الإدارة والاقتصاد على الاعتماد الأكاديمي في العام 2010 وكذلك الحال بالنسبة لكلية التربية وكلية القانون.

ثالثاً: تطور نظام ضمان جودة التعليم في جامعة قطر

يتضمن نظام التعليم العالي في دولة قطر تسع جامعات مقسمة إلى نظامين: جامعة وطنية واحده وجامعات خاصة. وتركز جامعة قطر على ضمان جودة التعليم في كل برامجها، وهي عضو فعال في العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية كاتحاد الجامعات العربية، واتحاد الجامعات الإسلامية والمنظمة العالمية للجامعات، وتستقطب جامعة قطر عددا كبيرا من الباحثين والأساتذة من الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يشرف عليها مجلس الأمناء. تقدم جامعة قطر درجة البكالوريوس في كل كلياتها، كما تقدم دراسات عليا على مستوى الدبلومات في بعض البرامج المختارة.

وتهدف جامعة قطر أن تكون نموذجا للجامعة الوطنية التي تقدم جودة عالية وتعليما متمركزا حول المتعلم، كما أن الأعضاء في الجامعة سواء الأكاديميون والإداريون والطلبة يظهرون ثقافة وقيما اجتماعية متقدمة تجسد الجامعة.

وفي محاولات الجامعة لتطوير نظام إدارة وضمان الجودة أجريت العديد من الأنشطة البحثية لرصد الاحتياجات المحلية لضمان جودة التعليم العالي. وأظهرت الدراسات بأن هناك حاجة لهياكل عدة في الجامعة، ويجب أن تكون الجامعة مستقلة لإدارة شؤونها وتزويد الطلبة بتعليم جيد. ولضمان جودة أعضاء الهيئة التدريسية والقياديين طورت الجامعة النظم المالية والإدارية لكي يضاهي التعليم فيها المعايير العالمية.

رابعاً: الإصلاح التعليمي وإعادة الهيكلة

1. مجال مصادر التعليم

أجرت جامعة قطر كثيراً من التعديلات والتغييرات التي تهدف إلى توفير مصادر للتعليم بصورة متطورة وبناءة ومفيدة للطلبة في الجامعة، مثل توفير الأجهزة والتجهيزات والمواد والبرمجيات المناسبة للتخصص، و تحسين استخدام مصادر التعلم المختلفة، وتوفير الكتب والدوريات وتنوعها وحداثتها وتزويد أعضاء هيئة التدريس والطلبة بخدمة الانترنت والاشتراك في قواعد البيانات الإلكترونية في مجالات التخصص المختلفة.

2. مجال إدارة الجودة وتحسينها

إهتمت الجامعة بوجود آليات ملائمة وفاعلة للاستمرار في تحسين وتطوير العملية التدريسية، ووحدة لضمان الجودة، وتحقيق التقويم الذاتي في الجامعة وعلى مستوى التخصصات، إضافة إلى وجود دليل للجودة ونظام تقويم داخلي وخارجي وآليات للتطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء التدريس والكوادر المساندة وأخرى للتعيين والترقية وآليات للقبول واضحة وملائمة التخصص.

كما طورت الجامعة المرافق والخدمات المساندة، من خلال تطوير المكتبة بشكل متكامل قائم على بناء نظام الكتروني للبحث عن المعلومات في المكتبة وتوفير قاعات تدريس مناسبة مزودة بالأدوات والتجهيزات اللازمة، ومكاتب مناسبة لأعضاء هيئة التدريس ومختبرات مجهزة بالإضافة إلى مرافق متكاملة.

لقد بدأت ثمار ضمان الجودة تعطي أكلها من حيث الفوائد المتحصلّة من إعداد وثائق التقييم الذاتي ومواصفات البرنامج وما يرافقها من إعادة النظر في الخطط الدراسية ومراجعة المواد وإعادة كتابة محتوى المقرر (Syllabus) (مفرداته، أهداف المقرر والمعرفة والمهارات التي يتوقع حصول الطالب عليها وربط أهداف المقرر مع أهداف البرنامج ورسالة الجامعة).

خامساً: مشروع ضمان الجودة في الجامعات العربية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقييم الأداء النوعي ورفع التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية)

بناءً على تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية الذي أظهر الوضع الخطير الذي وصل إليه وضع الإنسان العربي من حالة اقتصادية هي من بين الأسوأ في العالم، ونمو اقتصادي بطيء، بدأ المكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا باسم «تطوير الأداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط في الجامعات العربية «، متخذا من العاصمة الأردنية عمان مقراً له.

ويهدف المشروع إلى تفعيل وتعظيم كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات وإدارات التعليم العالي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما يهدف المشروع إلى تقييم برامج الكليات في عدد من الجامعات العربية، والعمل على النهوض بهذه البرامج حتى تشكل مفتاحاً للتنمية والتطور الاقتصادي.

وقد شارك في البرنامج:

- 24 جامعة من 13 دولة عربية هي: الأردن، سوريا، لبنان، ومصر، السعودية، اليمن، قطر، البحرين، السودان، عمان، المغرب، الجزائر، فلسطين.
- 50 خبيراً تربوياً يمثلون كليات التربية في الجامعات العربية (http://www.qaa.ac.uk).

وقد كانت أهداف البرامج:

- إجراء التقييم الشامل الداخلي والخارجي لجودة برامج التربية في الجامعات العربية في ضوء معايير وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (QAA) في بريطانيا.
- قياس أداء الطلبة المقبلين على التخرج في كل البرامج التي يتم تقييمها باستخدام اختبارات دولية قابلة للمقارنة إقليمياً ودولياً.
- بناء قاعدة إحصائية تقدم مؤشرات دلالية إحصائية عن الطلبة وهيئة التدريس والعاملين والبرامج في كل جامعة عربية مشاركة.
- توفير مجموعة من المخرجات ذات الدلالة في مجال ضمان تحسين الجودة في التعليم الجامعي.

ومن نتائج عملية التقويم لبرامج كليات التربية في الجامعات العربية (UNDP-RBAS ,Dec., 2006) ما يلي:

- أن الجامعات المشاركة في التقييم لها مساهمات واضحة في المنطقة العربية فيما يتعلق بإعداد المعلمين على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا.
- ما زالت نواتج التعليم المقصودة لا تستخدم في تخطيط المناهج في عدد من جامعات المنطقة.
- المعايير الأكاديمية كانت جيدة في 5 جامعات، مرضية في 16 جامعة وغير مرضية في

جامعتين. من نقاط الضعف الواضحة في المعايير الأكاديمية موضوع تقييم الطلبة حيث التركيز ما زال على قياس التذكر واسترجاع المعلومات، ولا يوجد دليل على قياس المهارات العقلية العليا، وكذلك لا يوجد دليل يبين شفافية وعدالة عملية التصحيح.

- نوعية فرص التعلم فيها تباين بين جامعات المنطقة.
- موضوع ضمان وتعزيز الجودة في مؤسسات التعليم العالي مازال يمثل نقطة ضعف في عدد من الجامعات.

2. مراحل تقويم برنامج دبلوم التربية الخاصة في كلية التربية

تطرح كلية التربية برنامجاً لدبلوم التربية الخاصة منذ العام 2002، حيث افتتح بصفوف منفصلة بين الذكور والإناث، بحيث بلغ عدد الدفعة الأولى حوالي (42) طالباً وطالبةً. ولقد أوصى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ووزارة الخدمة المدنية (الراعيين للبرنامج) في مرحلة لاحقة في العام 2004، بضرورة مراجعة البرنامج ليتوافق مع احتياجات ومتطلبات خدمة الأسرة في المجتمع القطري. وبناءً عليه راجع البرنامج في العام 2004 لجنةً تتكون من خبراء في مجال التربية الخاصة في الدولة، وبعض الأكاديميين المتخصصين في جامعة قطر، والذين أعدوا تقريراً يتضمن توصياتٍ بتعديل بعض المقررات الدراسية في البرنامج، ولقد وافقت جامعة قطر على إجراء هذا التعديل، واعتماد البرنامج في صورته الجديدة في العام 2004-2005 (Lazarus, et al., 2004)

وفي خطوةٍ متقدمةٍ، رَشَّحتْ الجامعة برنامجَ دبلوم التربية الخاصة للمشاركةِ في مشروعِ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – مشروع تطوير الأداء النوعي وكفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية . ليكون جزءاً من مشاريع تطوير الخطط الأكاديمية لنظم ضمان الجودة في الدول العربية، وبناءً عليه بدأ الاستعدادُ لمراجعةِ برنامج دبلوم التربية الخاصة في العام 2006/2005، من قبل خبراءٍ في ضمان الجودة وتَحسينها.

بعد الانتهاء من عملية المراجعة لبرنامج دبلوم التربية الخاصة، قدم المشروع تقريراً إلى جامعة قطر متضمناً مجموعة من الأحكام الهامة التي توصل إليها المراجعون الخارجيون، خلُصت إلى:

- أن هناك جهوداً ملموسة في تطوير المعايير الأكاديمية، ومخرجات التعلم بحيث تتناسب مع الإطار المفاهيمي لبرنامج الدبلوم وبما يتناسب مع المعايير المنصوص عليها عالمياً، كما أنها تلبي الاحتياجات والمتطلبات في برامج التربية الخاصة، وتتناسب مع الإجراءات المتبعة في دولة قطر.
- أن هناك ارتباطاً بين أهداف البرنامج ومخرجات تعلم البرنامج والمقررات، مما يوضح كفاءة المناهج المستخدمة في العملية التعليمية وفي قياس مخرجات التعلم لدى الطلبة، وأن المنهج المتبع في مقررات التدريب الميداني منهجيٌ ومنظمٌ، ويزود الطلبة بالكفاءةِ التدريبيةِ والمهنية اللازمة لِعملِهم في مجال التربية الخاصة.
- أن هناك شراكة وتعاون بين شركاء البرنامج الخارجيين والبرنامج.
- يضاف لذلك الارتباط الواضح بين البحث العلمي والعملية التعليمية والتدريسية في البرنامج، وذلك من خلال مشاركة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في العديد من المؤتمرات، وكذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات والوسائط التعليمية وخاصة

تجهيزات التكنولوجية والتي تدل على الكفاءة، وتعمل على تعزيز كل من العملية التعليمية والتدريسية للطالب (UNDP/RBAS, 2006)).

- أن فرص التنمية المهنية لدى الطلبة بالبرنامج ممتازة مع التوصية بضرورة الاستمرار بتوفير مثل هذه الفرص مستقبلاً.

وفي خاتمة التقرير تم التأكيد على أن نظم ضمان وتعزيز الجودة في جامعة قطر جرت على نحو مرض، وأنه تتوفر لدى الجامعة بعض عناصر ضمان الجودة، وبناءً عليه أوصى التقرير بضرورة إقامة نظامٍ أكثر فاعلية فيما يتصل بضمان الجودة وتحسينها. (UNDP/ RBAS 2006)

سادساً: إنشاء نظام تقويم مخرجات التعلم بجامعة قطر

واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها التقرير في خريف العام 2007، بدأت أولى الإجراءات لتنفيذ التوصيات التي نص عليها، ومنها إعداد نظام لتقويم مخرجات تعلم الطلبة. ويعرف هذا النظام بأنه عملية منهجية ومنظمة لتجميع الأدلة وتحليل المعلومات، واستخدام النتائج بهدف تطوير العملية التعليمية (Academic Evaluation Handbook, 2007). ولقد سارعت جامعة قطر إلى الإعلان عن إنشاء نظام تقويم مخرجات تعلم الطلبة في الجامعة، وعهدت به إلى مكتب التقويم الأكاديمي وجماعة الجودة في الجامعة، والتي تأسست مباشرة بعد صدور تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ولقد قام أعضاء مجموعة الجودة وبعض من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وخبيرة من الولايات المتحدة الأميركية بمراجعة النظام للتأكد من صدقه وثباته.

وفي بداية الفصل الدراسي ربيع 2007 أعلن مكتب التقويم الأكاديمي ولجنة الجودة في جامعة قطر عن بدءِ العمل بالنظام من خلال عقد ندوتين علميتين، هدفتا إلى التعريف بالنظام. بعد ذلك نظم مكتب التقويم الأكاديمي ثلاث ورش عمل لتعرُّف أفضل الطرق المناسبة لاستخدام النظام، وعلى أهم عناصر نظام التقويم، والفترة المحددة لتقديم التقرير الخاص بالتقدم في تقويم مخرجات التعلم.

وفي بداية خريف العام 2007 طلب من جميع الكليات في الجامعة تشكيل لجنة خاصة بضمان الجودة، تتحدد مهامها بالإشراف على نظام تقويم مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومراجعة نتائج البرنامج المعتمدة، ومراجعة رسالة البرنامج والتي اشتقت منها الأهداف، ومخرجات تعلم الطلبة، بالإضافة إلى العمل على التنسيق مع مكتب التقويم الأكاديمي.

وقام كل من مكتب التقويم الأكاديمي وجماعة الجودة بكتابة تقرير عام عن نظام تقويم مخرجات تعلم الطلبة في البرامج المختلفة في الجامعة، حيث أظهرت نتائج مراجعة هذه التقارير أن 63.4% من البرامج تتسم صياغة رسالتها بالإيجاز والاختصار بحيث يمكن تذكرها، كما أنها توضح الغاية من البرنامج، والفئات المستهدفة وآليات العمل، والمستفيدين منه، وتخدم رسالة الكلية والجامعة وشركاء البرنامج، وتبين نتائج التقرير أن 63.6% من البرامج قد بينت الهدف من الرسالة لشركاء البرنامج.

وتشير النتائج كذلك إلى أن 54.5% من البرامج تصف بشكل دقيق واضح ومحدد النواتج المقصودة للتعلم، وأنها قابلة للملاحظة والقياس، وأن حوالي 50% من البرامج تستخدم أساليب وإجراءات قياس وتقويم لمخرجات تعلم الطلبة بصورة منهجية ومنظمة، ويمكن أن تحقق مخرجات التعلم بكفاءة ونجاح. وتوضح نتائج 50% من البرامج أن طرق التقويم والأدوات المستخدمة لا ترتبط بما هو متوقع لتعلم

الطلبة، وهذه الأدوات غير مناسبة لتقويم مخرجات التعلم، وبينت النتائج أن التقويمات المستخدمة مركزة على نتائج التعلم، وليس على عمليات التعلم، إضافة إلى دمج أكثر من مخرج تعلم في مخرج واحد، وكان واضحا أن هناك معلومات كثيرة وتفاصيل متضمنة في تقارير مخرجات التعلم. (تقرير مكتب التقويم الأكاديمي، 2007 – أ).

سابعاً: تجربة كلية التربية في تطبيق نظام ملاحظة الزميل

إنطلاقا مما سبق عرضه من خطوات سعت كليه التربية إلى عملية الإصلاح التعليمي وتطوير العملية التعليمية والتدريسية. وقد حدثت تغيرات منهجية في العملية التعليمية. فقد بدأ أعضاء الهيئة التدريسية يستخدمون طرقاً تدريسية متنوعة ومختلفة، واستراتيجيات تعلم حديثة، وحدث تعاون بين أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال تبادل المعلومات فيما بنيهم حول الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس. كما انعكست نتائج نظام التقويم الاكاديمي في النظم المتبعة في قياس وتقويم مخرجات التعلم لدى الطلبة. واتبعت طرق مختلفة منها تبادل المعلومات الخاصة بتقرير التقدم الخاص بتقويم مخرجات تعلم الطلبة بين أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج وبين الشركاء الخارجيين للبرنامج، وبين أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج والطلبة. (تقرير مكتب التقييم الأكاديمي، 2007 – ب، ص. 2)

في العام 2006-2007 أصدرت كلية التربية قراراً بإنشاء لجنة ضمان الجودة، ولعل من أهم أهدافها مراجعة مخرجات تعلم الطلبة في برامج كلية التربية المختلفة، وكذلك مراجعة توصيفات المقررات بحيث تقابل توقعات واحتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر وشركائهم الخارجيين (كلية التربية، 2007 – ب، ص. 2).

وبناءً على ما سبق قامت لجنة ضمان الجودة في كلية التربية بمراجعة شاملة ودقيقة لكل توصيفات مقررات متطلبات الجامعة التي تقدمها كلية التربية إلى البرامج المختلفة بجامعة قطر. ثم روجعت هذه المقررات ودققت من قِبل مراجعين خارجيين هما الجامعة الأمريكية ببيروت وجامعة تكساس آ أم كلية التربية وذلك بهدف التأكد من جودتها ومقابلتها لاحتياجات الطلبة في الجامعة (تقرير كلية التربية، 2007 – ب، ص. 2).

ومن هذا المنطلق وعقب الانتهاء من تطبيق نظام تطوير مخرجات التعلم في برامج أقسام كلية التربية بجامعة قطر (قسم العلوم التربوية – قسم العلوم النفسية – قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة – قسم التربية الفنية) كان على إدارة كلية التربية أن تفكر في آلية لمتابعة تطبيق هذا التطوير الحادث في قاعات الدراسة للتأكد عملياً من تحقيق التطوير المنشود في المخرجات وبالتالي جودة العملية التعليمية، وقد كُلفت لجنة ضمان الجودة بالكلية بدراسة هذا الموضوع وإيجاد الآلية المناسبة لتحقيق ذلك.

ويتفق عدد من الباحثين في مجال التربية وضمان الجودة (Faught, 2001، Deming, 1986، ميخائيل، 2005) على أن جمع البيانات والمعلومات باستمرار حول العملية التعليمية وتحليلها هو أحد العناصر الهامة في تحقيق ضمان الجودة، كما يرى هوبا وفريد (Huba & Freed, 2000) أن تقويم مخرجات التعلم باستخدام الطرق العملية المختلفة يساعد في التشخيص واتخاذ القرارات المناسبة من أجل تطوير المؤسسة. (أبو الشعر، 2008).

في خريف العام 2007، وضعت لجنة ضمان الجودة، نظاماً لملاحظة الزميل. هذا النظام هو تطويري

بطبيعته إذ يزود أعضاء هيئة التدريس بتغذية راجعة بناءة تعمل على تحسين وضمان جودة التعلم لدى الطلبة في كلية التربية ويعزز الممارسة التعليمية والتدريسية بصورة جيدة ضمن استراتيجية نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية. (لجنة ضمان الجودة، 2008، ص. 2).

1. الخطوات المتبعة لإعداد دليل نظام ملاحظة الزميل

قامت اللجنة بعمل مسح لبعض الجامعات الأجنبية والعربية لتعرُّف أساليب متابعة تحقيق مخرجات تعلم البرامج الدراسية وتحقيق الجودة. وقد اتضح للجنة أن هناك العديد من الجامعات تستخدم نظام الزيارات الصفية كوسيلة لتقويم أعضاء هيئة التدريس أو لتقويم العملية التعليمية بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن الجامعات التي تستخدم هذا النظام تختلف فيما بينها في الشروط والآليات المتبعة عند التنفيذ. وبناء على مراجعة الأدبيات والجامعات قررت اللجنة اختيار نظام الزيارات الصفية كأسلوب لمتابعة تنفيذ مخرجات التعلم للبرامج الدراسية بالكلية.

2. تصميم نظام للزيارات الصفية

بدأت لجنة ضمان الجودة في اختيار الاسم المناسب لنظام الزيارات الصفية وفي ضوء المراجعات والمناقشات تم التوصل إلى مسمى «نظام ملاحظة الزميل». وقد تم تحديد أهداف هذا النظام فيما يلي:

- دعم وبناء العملية التعليمية النشطة بهدف تحسين نوعية التعليم والتعلم في كلية التربية بجامعة قطر.
- الوعي بالمشكلات التي يمكن أن تواجه أعضاء هيئة التدريس في عملية التدريس.
- تحفيز وحث أعضاء هيئة التدريس في الكلية على المناقشة والحوار والمشاركة وتبادل الخبرات والأفكار فيما بينهم في المجالات المرتبطة بجودة التعليم.
- إحداث التغييرات الهامة المبنية على الأدلة والمعلومات عن عملية التعليم في كلية التربية بشكل عام لتحقيق ضمان جودة التعليم.
- تزويد لجنة الاعتماد الأكاديمي في الكلية بالأدلة والمعلومات حول جوده العملية التعليمية في الكلية تمهيدا للمراجعة الذاتية.
- تقويم مخرجات التعلم لبرامج الكلية والعمل على تطويرها.
- تدريب كوادر أكاديمية جديدة قادرة علي تطوير العملية التعليمية في الكلية من خلال تبادل الخبرات الأكاديمية

وقد قررت لجنة ضمان الجودة وضع دليل لنظام ملاحظة الزميل يحتوى على كافة التفاصيل والإجراءات التي تحدد الخطوات المتبعة لتنفيذ الزيارة، ويوفر كافة المعلومات التي تجيب عن تساؤلات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية حول عملية الزيارة الصفية. وقد استغرقت اللجنة فصلاً دراسياً كاملاً (خريف 2007) لاختيار محتوى الدليل وقد دارت العديد من المناقشات والحوارات واستعراض العديد من الآراء للوصول إلى المحتوى النهائي لدليل نظام ملاحظة الزميل.

عقب انتهاء لجنة ضمان الجودة بكلية التربية من الانتهاء من دليل ملاحظة الزميل، تم أخذ رأي أربعة خبراء من الأساتذة في الكلية ممن يتمتعون بالخبرة العلمية بشأن محتوى الدليل. وقد تم تجميع الآراء ومناقشتها من قبل اللجنة وتم إجراء التعديلات في ضوء ذلك.

3. تطبيق نظام ملاحظة الزميل تجاه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية

عقب الانتهاء من إعداد دليل ملاحظة الزميل وضعت لجنة ضمان الجودة في الكلية بعض الخطوات التي تمهد لنجاح تطبيق النظام وتلافي كافة العقبات التي تعوق تطبيقه وتمثلت هذه الخطوات بما يلي:

أ. الترويج لفكرة تطبيق نظام ملاحظة الزميل بين أعضاء هيئة التدريس وتوضيح مدى أهميته لجودة التعليم في الكلية، وقد تم ذلك كما يلي:

1) توزيع دليل ملاحظة الزميل على جميع أعضاء هيئة التدريس للاطلاع عليه وإبداء الرأي.
2) عقدت لجنة ضمان الجودة في الكلية جلسة مع رؤساء الأقسام في الكلية لشرح كافة التفاصيل المتعلقة بالنظام والاستماع إلى أرائهم.
3) الإعلان عن نظام الملاحظة من خلال الاجتماعات الرسمية التي تعقد على مستوى الكلية.
4) عقد جلسات بين اللجنة وأعضاء هيئة التدريس بكل قسم من أقسام الكلية لإجراء مناقشات حول هذا النظام ومدى فاعليته في جودة التعليم.
5) عقد بعض الجلسات الفردية مع بعض أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم بعض الاستفسارات والآراء حول تطبيق النظام.

ب. استخلصت اللجنة من خلال هذه الجلسات واللقاءات بعض الصعوبات التي قد تعيق تطبيق النظام. فقد عبر بعض أعضاء هيئة التدريس في الكلية عن عدد من المخاوف من تطبيق هذا النظام، وتمثلت هذه المخاوف في ما يلي:

1) تأثير هذه الزيارات على الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس واعتبارها إنقاصاً من قدرته ومكانته أمام الطلبة.
2) تخوف الأعضاء من تأثير نتائج هذه الزيارات على التقويم الأكاديمي السنوي لهم.
3) تأثير نتائج الزيارة على تجديد عقود أعضاء هيئة التدريس الوافدين واستمرارهم بالعمل في الكلية.
4) تأثير نتائج الزيارة على منح العلاوة السنوية للعضو.
5) تخوف الأعضاء من عدم موضوعية جمع البيانات أثناء زيارة الصف.

ج. واتخذت لجنة ضمان الجودة في الكلية بعض الإجراءات والخطوات للتغلب على هذه المخاوف تمثلت فيما يلي:

1) الإشارة في الدليل على أن الملاحظان لا يسجلان أية ملاحظات أثناء الزيارة ولا يحق لهما المشاركة في المحاضرة أو إبداء الرأي أو التحدث، ويتم جلوس الملاحظان في مكان محايد في القاعة في آخر القاعة الدراسية بحيث لا يظهران أمام الطلبة في وضع المقيم أو الممتحن لعضو هيئة التدريس.
2) الإشارة بوضوح في متن الدليل، على أن نتائج الزيارات من خلال نظام ملاحظة الزميل ليس لها علاقة بتقويم أعضاء هيئة التدريس، أو الحكم على أدائهم واستمرارهم في العمل.
3) تحري الدقة في استخدام المصطلحات عند صياغة الدليل التي لا تفهم على أنها تقويم لأداء عضو هيئة التدريس أو الحكم عليه.
4) الإشارة بوضوح في متن الدليل على أن نتائج هذه الزيارات سرية وغير معلنة، وتستخدم فقط للتعرف على مدى جودة العملية التعليمية في الكلية من خلال لجنة ضمان الجودة.

5) إتاحة الفرصة لعضو هيئة التدريس باختيار المقرر الذي يرغب أن يتم تطبيق النظام عليه وكذلك اختيار الوقت واليوم الذي تتم فيه الزيارة.
6) الإشارة إلى أن النتائج المعلنة لهذه الزيارات من قبل لجنة ضمان الجودة بالكلية لن تشير إلى أسماء الأشخاص إنما تعلن بشكل كلي وبدون أسماء.
7) إطلاع عضو هيئة التدريس الذي تتم زيارته على نتائج التقرير النهائي لهذه الزيارة ويترك له حرية الاستفسار والمناقشة والمراجعة وإبداء الرأي وذلك قبل التوقيع النهائي على التقرير.

4. الدراسة الاستطلاعية لنظام ملاحظة الزميل

في ضوء انتهاء لجنة ضمان الجودة من إعداد دليل نظام ملاحظة الزميل بشكله النهائي والترويج للنظام بين أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية وتذليل كافة العقبات أمام تطبيقه، اتجهت اللجنة نحو إجراء دراسة استطلاعية للتأكد من سلامة ودقة الإجراءات المتبعة عند تطبيقه وتدريب الزملاء الملاحظين على جمع البيانات وللتعرف عملياً على ردود أفعال الزملاء الذين تجري ملاحظتهم بعد خوض التجربة. وقد اتبعت اللجنة الخطوات التالية لإجراء الدراسة الاستطلاعية كما يلي:

أ. تم حصر أعضاء هيئة التدريس الذين سوف يتطوعون لتطبيق الدراسة عليهم في أقسام الكلية وهم في حدود (25%) من أعضاء هيئة التدريس بكل قسم .
ب. وضع جدول زمني للزيارات طبقاً لمواعيد وأماكن محاضرات الأعضاء.
ج. حُدد الملاحظان من أعضاء لجنة ضمان الجودة في الكلية اللذان سيقومان بالزيارة.
د. أرسل خطاب من لجنة ضمان الجودة في الكلية لأعضاء هيئة التدريس الذين سوف يطبق عليهم النظام في الدراسة الاستطلاعية قبل موعد الزيارة بأسبوع على الأقل لإخطارهم بما يلي.
1) موعد ومكان الزيارة
2) الوثائق المطلوبة من الأستاذ والمتعلقة بالزيارة (توصيف المقرر – مخرجات تعلم المقرر – أنشطة المقرر – وسائل تقويم المقرر – نماذج من الامتحانات)
3) إسما الملاحظين اللذين سيقومان بالزيارة.

بعد الانتهاء من كل زيارة يتم اتفاق الملاحظين مع عضو هيئة التدريس على موعد جلسة النقاش ومكانها وذلك لإطلاعه على نتائج الزيارة ومناقشة ما جاء في التقرير وإتاحة الفرصة للأستاذ لكتابة رأيه وتعليقه على ما جاء في التقرير تمهيداً لاعتماد التقرير النهائي ورفعه للجنة ضمان الجودة.

في ضوء التقارير الواردة من الملاحظين بعد إتمام الزيارة وجمع البيانات الواردة من بطاقات الملاحظة، قامت لجنة ضمان الجودة بإجراء معالجة إحصائية للبيانات وللتوصل إلى النتائج بصورة كلية. وقد أمكن التوصل من خلال الدراسة الاستطلاعية إلى النتائج التالية:

- 83% من أفراد العينة الذين تمت ملاحظة صفوفهم قاموا بالتمهيد للمحاضرة وإيضاح أهدافها.
- 83% منهم بدأوا المحاضرة في الموعد المحدد.
- 75% منهم قاموا باستثارة دافعية الطلبة من خلال بعض النقاشات والحوارات والأنشطة المتنوعة
- 75% منهم قاموا بإيضاح العناصر الرئيسية للمحاضرة ومحتواها.
- 83% منهم قاموا بشرح وإيضاح الأفكار الرئيسية للمحاضرة بوضوح.

- 92% منهم قاموا بربط المعلومات بتطبيقاتها العملية من خلال بعض الأمثلة التطبيقية لهذه المعلومات في الواقع.
- 83% منهم قاموا بجذب انتباه الطلبة أثناء المحاضرة من خلال توجيه بعض الأسئلة والحوارات والنقاشات.
- 92% منهم استخدموا أساليب تعزيز مناسبة تؤكد وتدعم ايجابية الطلبة في المحاضرة.
- 92% منهم استخدموا أنشطة تعليمية متنوعة (كتابة نقد، تحليل لمقال،عرض موضوعات)
- 92% منهم قاموا بتلخيص للمحاضرة في نهايتها.
- 83% منهم قاموا بإنهاء المحاضرة في الوقت المحدد.
- 100% منهم قاموا بمعاملة الطلبة باهتمام واحترام.
- 92% منهم استخدموا أساليب تدريسية متنوعة ومناسبة للمحاضرة (تعلم ذاتي – العمل في مجموعات صغيرة)
- 75% منهم قاموا بطرح أسئلة تقويمية متنوعة أثناء سير المحاضرة للتأكد من فهم واستيعاب موضوع المحاضرة.
- 100% منهم أبدوا انطباعاً إيجابياً عن الزيارة ونظام ملاحظة الزميل بشكل عام.
- 67% منهم لديهم مشكلات متنوعة داخل البيئة الصفية تمثلت فيما يلي:
  - عدم مناسبة القاعة الدراسية للعمل في مجموعات صغيرة حيث أن المقاعد مثبته في الأرض ولا تسمح بالحركة.
  - عدم مناسبة بعض القاعات الدراسية لعدد الطلبة.
  - عدم صلاحية التكييف المركزي (قلة التبريد – إصدار صوت مرتفع)
  - عدم توفر أجهزة حاسب آلي وأجهزة العرض في بعض القاعات الدراسية.
  - عدم توفر بعض الخامات التعليمية اللازمة لبعض المقررات الدراسية في تخصص التربية البدنية والتربية الفنية.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية والتي انتهت مع نهاية العام الجامعي 2008/2007 أعدت لجنة ضمان الجودة في الكلية تقريراً شاملا عن نتائجها رفعته لعميدة الكلية، وقد اتخذت إدارة الكلية بعض الإجراءات لتلافي السلبيات التي جاءت في التقرير.

ومن جهة أخرى بدأت لجنة ضمان الجودة في كلية التربية بتطبيق نظام ملاحظة الزميل مع بداية العام الجامعي 2009/2008 على جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام الكلية، وقد اتبعت الخطوات التالية في تطبيق النظام:

- مراسلة رؤساء الأقسام لإخطارهم ببدء لجنة ضمان الجودة في تطبيق نظام الملاحظة على الجميع لحصر جداول ومواعيد محاضرات أعضاء هيئة التدريس وتحديد أماكنها.
- تحديد الملاحظين اللذين سيقومان بالزيارة وعضو هيئة التدريس والمقرر الذي سيتم زيارته، ووضع جدول شامل لزيارات جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية.
- إرسال خطاب لكل عضو لإبلاغه بموعد الزيارة والملاحظين اللذين سيقومان بالزيارة وإرسال نسخة من دليل نظام ملاحظة الزميل.

تاسعاً: خلاصة

1. تسعى كلية التربية في جامعة قطر لتطوير برامجها وفقاً للمعايير العالمية من أجل توفير تعليم ذي جودة عالية يضمن تخريج أجيال مميزة ويحقق الاعتماد الأكاديمي.
2. ضرورة تصميم استراتيجية طويلة الأجل واضحة لكلية التربية بجامعة قطر تهدف لتحقيق ضمان الجودة من خلال التطوير المستمر لكافة متغيرات العملية التعليمية.
3. الاستمرار في نشر ثقافة ضمان الجودة بين كافة العاملين في كلية التربية من أعضاء هيئة تدريس وموظفين وطلبة واعتبارها توجها رئيسيا للكلية.
4. متابعة تقويم العملية التعليمية بكلية التربية باستمرار من خلال وضع نظام لجمع البيانات والمعلومات للوقوف على نقاط القوة والضعف.
5. متابعة متغيرات ومستجدات سوق العمل في دولة قطر حتى تتمكن كلية التربية من تطوير برامجها لتوفير الخريجين المميزين القادرين على مواجهة تحديات السوق.

المراجـــع

أبو الشعر، هند (2008). **معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي**، جامعة آل البيت نموذجاً. ورقة مقدمة لمؤتمر في جامعة آل البيت www.Jinan.edu.id/couf/conFlhs.

أبو دقة، سناء و لبيب، عرفة (2007). الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم – تجارب عربية وعالمية. في: **ورشة عمل العلاقة التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي، مشروع التعليم العالي**، في الفترة ما بين 2007/3/27-25. السلطة الفلسطينية، رام الله وغزة: وزارة التربية والتعليم.

أبو دقة، سناء (2004). التقويم وعلاقته بتحسين جودة التعليم في برامج التعليم العالي، ورقة علمية محكمة عرضت في **مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني في جامعة القدس المفتوحة**، رام الله، فلسطين: الفترة بين 5-3 يوليو 2004.

البكر، محمد (2001). أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية. **المجلة التربوية**. الكويت: 19-4.

زيدان، مراد (2005). **مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري**. القاهرة: كلية التربية، الفيوم.

سلامة، حسين (2005). **الاعتماد وضمان الجودة في التعليم**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

شحاتة، حسن (2003). **نحو تطوير التعليم في الوطن العربي (بين الواقع والمستقبل)**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الفوال، محمد خير أحمد (2003). **أنظمة الجودة واعتماد المعايير بالنسبة للكليات الجامعية ولكليات التربية**. بحث معد للاجتماع الخامس لجمعية كليات التربية ومعاهدها في الجامعات العربية،

كلية التربية، جامعة دمشق: 28/29 نيسان 2003.

الكبيسي، عبد الله (1993). **جامعة قطر، النشأة والتطوير**. الطبعة الثانية الدوحة – قطر: مطابع قطر الوطنية

كنعان، أحمد (2003). آفاق تطوير كليات التربية وفق مؤشرات الجودة وتطبيقاته في ميدان التعليم العالي. **مجلة كلية التربية**. جامعة دمشق.

مكتب التقويم الأكاديمي (2007أ). **التقرير النهائي لنظام تقويم مخرجات تعلم الطلبة** (جامعة قطر).

مكتب التقويم الأكاديمي (2007ب). **دليل نظام تقويم مخرجات تعلم الطلبة** (جامعة قطر).

ميخائيل، ناجي (2005). ماذا بعد المعايير والمستويات، المؤتمر العلمي السابع عشر. **مناهج التعليم والمستويات المعيارية**، المجلد الأول، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.

هلال، محمد (2002). **مهارات إدارة الجودة الشاملة في التدريب**. الإمارات العربية المتحدة: مكتبة دار الكتاب الجامعي.

Deming, W.E. (1986). *Out of the crisis*, MA, Cambridge: Massachusetts Institute of Technology Center for advanced Engineering study.

Faught, K.S. (2001). *Total quality management systems: Construct definition and organizational, level effect*.

Goodison, Ruth and Lewis, David (2002). *Handbook for Academic Subject Review*. United Kingdom: The Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA),

Huba & Freed (2000). *Learner- centered Assessment on College Campus: Shifting the focus from Teaching to learning*. Allyn and Bacon: Boston.

Lazarus, B., Baker, A., Al Attiyah, A., Denning, E. & Fakieh, G. (2004). *Proposed Modifications to Graduate Diploma Program in special Education* (Qatar University).

National Quality Assurance and Accreditation (2004). *The Quality Assurance and Accreditation Handbook*: National Quality Assurance and Accreditation.

QAA Accessed (2006). Quality Assurance Agency. Available on Web Site www.qaa.ac.uk.

UNDP-RBAS (2006). *Quality Assessment of Education Programmes in Arab universities. Regional overview report*. Higher education project enhancement of quality assurance and institutional planning in Arab region.